المطلـــوب غـــــرفة " طـــوارئ " لثـــروتنا الحيوانية قبل انقراضها

بغداد/ هاشم حميد

يعتبر الاقتصاد الناجح في كل دولة من دول العالم هو الاقتصاد الذي لا يعتمد على قطاع واحد فقط وإنما يعتمد على واردات القطاعات المختلفة ولكن هناك في كل دولة من الدول تفضيل قطاع على الآخر وحسب تقدم هذه الدولة في هذا القطاع أو ذلك فمنها من يعتمد على الصناعة ومنها من يعتمد على الزراعة من دون إهمال القطاعات الأخرى فمثلا اليابان تعتمد بالدرجة الأولى من المرتكزات الأساسية لاقتصادها على الصناعة ولكنها في المقابل لم تهمل القطاعات الأخرى بل هناك اعتماد كبير على القطاع الزراعي وكذلك بقية الدول الأخرى... ولكن ما نجده هنا في العراق هو الاعتماد على واردات قطاع واحد إلا وهو قطاع النفط وفي المقابل أهملت القطاعات الأخرى مما أدى إلى شبه انقراض في مشاركة تلك القطاعات في النهوض بالاقتصاد العراقي حيث كان واضحا تأثير ذلك الإهمال في أثناء فترة الحصار الاقتصادي والقطاعات التي يتكون منها الاقتصاد العراقي كثيرة منها الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة والخدمات والسياحة والاصطياف والصناعة والمعادن ولكن جميعها مهملة فلو أخذنا مشاركة الثروة الحيوانية في الاقتصاد لوجدناها منعدمة مقارنة مع دول اصغر مساحة من العراق مثل نيوزلندا التي أخذت واردات الثروة الحيوانية فيها تقطع أشواطا في بناء اقتصادها في حين يوجد في العراق ظروف مناخ ومناطق للرعي وغيرها من المناطق التي تعيش فيها مختلف الحيوانات التي لو تم الاهتمام حول هذا الموضوع كان لنا هذه الجولة مع عدد من المواطنين وأصحاب المواشي والاقتصاديين لمعرفة أسباب تراجع هذه الثروة المهمة.

الاهمال ليس جديداً

يقول المواطن احمد عبد العزيز أنا اعتقد إن سبب إهمال هذا القطاع الحيوي والمهم لم يكن وليد السنوات الأخيرة ولكن جاء ذلك على مدى العقود الثلاثة الماضية التي ابتعد فيها النظام السابق كل البعد عن تطوير القطاعات الحيوية وإهمالها لانشغاله بالحروب المستمرة حيث كان في السابق نظام التجنيد الإلزامي والخدمة غير المحددة أي المفتوحة حسب حاجة البلد للعسكر وقد كان أكثر من نصف العراقيين عبارة عن جيش مما دفع بذلك النظام إلى الاعتماد على واردات النفط لسهولتها ولعدم حاجة تصديرها إلى أيدي عاملة كثيرة كما يتطلبه قطاع تربية الحيوانات التي ذهب مربوها إلى الالتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية مما ترك هذا القطاع بلا أيد عاملة حيث أدى ذلك إلى اندثار هذا القطاع المهم في عملية بناء الاقتصاد.

قلة العلف

ويقول المواطن جاسب فرج الذي يقوم بتربية الأغنام والأبقار معاً: لقد عانينا كثيرا وما زلنا وذلك من جراء إصرارنا على تربية المواشي والأغنام حيث مرت بنا أوقات صعبة جدا أيام قلة المطر والحر حيث وجود المراعي الطبيعية وخصوصا خلال السنوات الأخيرة حيث كانت الأمطار فيها قليلة جدا كنا نعتمد في السابق في مثل تلك الأيام على الأعلاف المركزة ونقل مياه الشرب للمواشي والأغنام عن طريق السيارات الحوضية (التنكر) أما اليوم فقد أصبح العلف قليلاً جدا لعدم قيام الدولة باستيراده مثل السابق وان الموجود في الأسواق من علف مغشوش حيث يقومون بخلطه بمواد مطحونة صلبة مثل نشارة الخشب أو القصب والبردي فضلا عن ارتفاع أسعاره جدا مما دفعنا إلى القيام ببيع كميات كبيرة من المواشي وشراء العلف بأثمانها لتقديمه لبقية المواشي والأغنام الموجودة لدينا... وفي الحقيقة كان في السابق هناك عمليات تهريب واسعة للأغنام والأبقار أيام النظام السابق بسبب فرق العملة أما الآن فان ذلك مستحيل لان أسعار اللحوم في العراق مرتفعة جدا ونطالب الحكومة بتوفير العلف وبأسعار مدعومة في سبيل الحفاظ على هذه الثروة الحيوانية المهمة.

عدم وجود لقاحات

أما المواطن محمود محمد صاحب قطيع من الغنم فيقول: أن ما نعانيه اليوم هو عدم وجود لقاحات لعدد كبير من الأمراض التي تفتك بالأغنام وان ما موجود خارج دوائر البيطرة لا يصلح لعلاج العديد من الأمراض لكونه من مناشيء رديئة فضلا عن فساد بعضها واعتبارها غير صالحة للحقن أما المواد العلاجية الجيدة فأسعارها تفوق الخيال وما موجود لدى دوائر البيطرة لا يتم الحصول عليه إلا بعد فوات الأوان لكثرة المراجعات إلى تلك الدوائر...

انخفاض عدد الأغنام

أما الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الرحمن كاظم فيقول: إن هناك العديد من الاقتراحات التي يجب أخذها بنظر الاعتبار في سبيل خلق قاعدة نمو سريعة التمويل تهيئ المستلزمات المادية المتواصلة والمتفاعلة مع الخطط التنموية على وفق استراتيجية المعدة للوصول إلى الهدف وهو خلق بلد حضاري متطور يعتمد على جميع القطاعات في البناء من دون استثناء ويسير بخطوات علمية موازنة لذلك يجب في سبيل تطوير الثروة الحيوانية أن يتم فك ارتباط جميع دوائر البيطرة من وزارة الزراعة وارتباطها بالمؤسسة المسؤولة عن قطاع الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني وتفعيل دور البيطرة من ناحية المكننة والأجهزة الحديثة والمصول واللقاحات لان هذا الفعل والدمج يجعل دوائر البيطرة على مقربة وصلة باللجهات التي تحتاج إلى اختصاصها ويكون دورها فاعلا في تحقيق الأهداف التي يتطلبها الإنتاج الوطني وكذلك دعم دوائر البيطرة بخبرات كفوءة تكون على اتصال مع الخبرات المتطورة عالميا وان هذه الخطوات لو طبقت عمليا فإنها تساعد على تقليل التكاليف وانخفاض نسبة الضائعات وتقليل الهلاكات في المواشي... وكذلك فك ارتباط جميع المجازر من وزارة الزراعة ودمجها بالمؤسسة المسؤلة عن قطاع الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لان هذا الإجراء يساعد على تكامل العملية الإنتاجية وسهولة انسيابها بعيدا عن الروتين والمخاطبات الوزارية وهو جزء من عملية التخصص كما انه يسهل عملية المتابعة والإشراف ويكون عاملا على نمو الإنتاج وذلك بتوفير الدراسات والإحصاءات التي تأخذ بنظر الاعتبار زيادة السكان وزيادة الطلب على ما تقوم به هذه المجازر ولعامل المتابعة على المخالفات اثر كبير في توحيد الجهات المتعلقة بالعملية الإنتاجية المتقاربة وذلك يكون مساعدا على متابعة المخالفات في الذبح العشوائي الذي يقلل من زيادة الثروة الحيوانية لاسيما ذبح الإناث ومن جانب آخر يمكن السيطرة على تهريب الثروة الحيوانية وهو تخريب اقتصادي وبتوفير المعلومات الإحصائية الدقيقة عن الثروة الحيوانية ونسبة الزيادة السنوية يمكن السيطرة على المخالفات بالتهريب والذبح العشوائي... وان ما لاقته الثروة الحيوانية من إهمال أدى إلى انحسار أعدادها من (١٤) مليون راس غنم عام (١٩٥٤) إلى ما يقارب هذا إذا ما أخذنا أيضا بنظر الاعتبار زيادة السكان المضاعف والذي اضر بالمجتمع كثيرا وذلك بارتفاع الأسعار وعدم توفير البدائل الغذائية الأخرى ومن الأسباب التي أدت إلى تدهور الثروة الحيوانية قلة المراعي وانخفاض إنتاجيتها وعدم توفير الأعلاف الكافية وعدم تطوير مديريات البيطرة إلى المستوى المطلوب بحيث تعالج جميع الأمراض والأوبئة التي تفتك بالثروة الحيوانية وكذلك انتشار ظاهرة (السبخة) في العراق مما أدى إلى قلة المساحات المعدة للرعي وانعدام ظاهرة التشجير مما أدى إلى الزحف الصحراوي المستمر... ونرى لأجل تطوير الثروة الحيوانية أن تفتح قنوات عدة للإسهام بالنهوض بهذه العملية منها مساهمة القطاع المختلط بفتح شركات متخصصة للمجازر تسهم الدولة بنسبة من راس المال بهذه الشركات ونرى أيضا إن الخصخصة في هذا القطاع ذات حيوية اقتصادية وتساعد على تطوير الإنتاج من جميع الجوانب الفنية والإنتاجية لأنها سوف توظف جهود وخبرات قطاعات واسعة وكذلك تسرع في خلق موارد سريعة للتمويل وتساعد على امتصاص البطالة وتطوير الخبرات للأيدي العاملة... وكذلك يجب ارتباط جميع مصانع الألبان بالمؤسسة المسؤولة عن قطاع الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لان هذا القطاع الذي يوفر مواد غذائية للشعب هو الآخر قد اصابته حالة الضعف والإرباك واللااستقرارية التي عصفت بالاقتصاد العراقي الذي كانت تسيره العقلية ذات الأمزجة الشخصية والذي افتقر إلى ابسط الدراسات العلمية لتنميته وتطويره ولأجل أن ينهض هذا القطاع ويكون ذا باع طويل في خدمة المواطن ونرى أن نأخذ الحلقات الدنيا المساعدة على تنشيطه بالاهتمام والعناية ومنها أولا توفير المعلومات الإحصائية الدقيقة عن أعداد الثروة الحيوانية وتنشيط الوعي الإحصائي بتوعية أصحاب المواشي كافة بضرورة المعلومات الدقيقة. ثانيا توفير الأعلاف ذات النوعية الجيدة التي تسهم في زيادة كمية المنتجات من الحليب وبشكل يساعد على توفير المواد الخام لمصانع الألبان وبشكل مستمر. ثالثا إن اغلب مربي المواشي هم في المناطق الريفية التي تفتقر إلى المواصلات الجيدة ويصعب وصول فرق البيطرة والرقابة الصحية اليهم كما يصعب أيضا التبليغ عن الحالات الوبائية التي تكون سريعة الفتك وكذلك صعوبة وصول المنتجات إلى المعامل المختصة والصيغة الأجدى هي فتح باب الخصخصة في هذا القطاع واجتذاب رؤوس أموال تسهم في التخفيف عن كاهل ميزانية الدولة وكذلك تنشيط العملية الإنتاجية وتسهم أيضا في زيادة كمية الإنتاج الخام الذي يعد للمعامل لتصنيع جميع المشتقات وطنيا وبهذا نستغني عن استيراد المنتجات الخام من الخارج كالحليب المجفف والذي يكلف مبالغ طائلة كما انه في الجانب الآخر يؤدي إلى توفير البدائل الغذائية في الأسواق مما يخفف العبء عن كاهل المواطن أولا بانخفاض الأسعار وتحسين المستوى الصحي. أما تربية الخيول فما زالت تتم على وفق طريقة بدائية ولم يوظف آي جهد باتجاه هذا النوع من الثروة الحيوانية لاسيما إنها تمتلك مواصفات خاصة فهي من أجود الخيول العالمية ومع ذلك لم توضع الخطط لتطوير تربية هذه الخيول لكي تسهم تجاريا في مصلحة الوطن

ذوو الاحتياجات الخاصة فئة بحاجة الى الدولة والمجتمع والاهل

رعـــــاية ١٢٠ طفـــلاً والمـــئات تجـــوب الشـــوارع

السماوة / عدنان سمير دهيرب

كان ولدي باعثا ومحفزا لتقديم المساعدة وعمل كل ما من شانه ان يسهم بتقديم المفيد لذوي الاحتياجات الخاصة. فهم دون الاطفال الاسوياء بحاجة الى رعاية تفوق ما تقدمه الدولة. عسى ان تمسح جزءا من الالام التي يشعرون بها لان هذه المجاميع من الاطفال تعاني ما لايمكن معالجته بيسر فهم مصابون بامراض زرعت فيهم مع ولادتهم وليس امامنا غير تقديم ما هو استثنائي من الحب والمشاعر الانسانية النبيلة والمساعدة الاستثنائية لهم.

وترى السيدة سند عبد الامير رئيسة جمعية الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ان ولدي الكبير هو من هذا النوع من الاطفال المرضى الذي جعلني أرى كل الاطفال الاخرين المصابين بهكذا امراض هم اولادي وبناتي. فاصبح قلبي يتسع لكل الامهم ورغباتهم وجراحاتهم التي لايفهمها غير القريبين منهم ويتعايش معهم ويستمع اليهم. فهم عالم خاص لايتجانس معه الا الذين يسكن الحب في دواخلهم ازاء تصرفاتهم وتقول بعد ان غلبت الحسرات على كلامها المتهدج ان كل ذلك وغيره دعاني الى تاسيس جمعية الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة التي تهدف الى رعاية وحماية الاطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية وتوجيه وارشاد اسر الاطفال بمساعدتهم بتقبل ابناءهم والتعامل معهم وتوعية جميع افراد المجتمع لادراك واقع مشكلة هؤلاء الاطفال واهمية توفير الخدمات التعليمية والتأهيلية لهم فضلا عن قدرات المعوقين عقليا من خلال البرامج المختلفة وتدريب الاطفال على السلوك الاجتماعي المقبول لمساعدتهم على الاندماج والتكيف مع البيئة الاجتماعية. واضافت كما تهدف الى علاج الصعوبات النفسية المصاحبة للاعاقة (صعوبة اللغة، النطق، الاستجابة) وتاهيل الاطفال مهنيا عن طريق تدريبهم على بعض الحرف البسيطة التي تتناسب مع قدراتهم وامكانياتهم. وايجاد فرص عمل تمكن هؤلاء من الاعتماد على انفسهم واشعارهم بثقتهم بانفسهم. والاهتمام بالنمو الاجتماعي والمهني للاطفال من خلال تنمية القدرات العقلية في التركيز والربط والتميز والادراك بالاضافة الى البرامج الاكاديمية التي تناسب مستوياتهم العقلية ضمن برامج خاصة.

شروط القبول

وحول شروط القبول لهذه الفئة تؤكد السيدة سند عبد الامير ان يكون من عمر (٦-١٢) سنة ومحددا بالمرحلة الابتدائية وان يؤيد كونه من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقارير اللجنة الطبية وان يكون سليما من الامراض المعدية. وقد بلغ عددهم لحد الان ١٥ طفلا بالاضافة الى مسؤوليتنا على طلاب معهدي الامل والرجاء البالغ عددهم (١٠٥) اطفال من (بطيىء التعلم وتخلف عقلي بسيط او متوسط والصم والبكم واضطرابات انفعالية وعوق فيزياوي ومنغولي).

وتؤكد ان المشكلة التي تصادفنا هي عدم تقبل الاهل لهم وان نظرة المجتمع اليهم تقوم على اساس انهم مجانين. لذلك فاننا نبذل جهودا استثنائية لكسب مساعدة الاخرين والمعنيين لنا لتطوير مشاريعنا. حيث يوجد في الشارع بحدود الف طفل من بطيئي التعلم. فقد كان للاضرار التي خلفتها الاسلحة الامريكية المقذوفة على العراق خلال الحربين الماضيتين الاثر على صحة الامهات والاطفال مما ولد جينات مرضية.

❖ هل تم تسجيل هؤلاء ضمن شبكة الرعاية الاجتماعية ؟

- لدينا النية لمقابلة المعنيين لشمول الاطفال بشبكة الرعاية الاجتماعية والمحافظ ومجلس المحافظة لتخصيص مكان مناسب يؤوى هؤلاء وتطوير قابلياتهم الذهنية حيث ان هناك نصاً في الدستور وفق المادة ٣٢ يشير الى ان (ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع وينظم ذلك بقانون) غير ان ذلك لم ينفذ لحد الان.

المتعارف عليه ان دول العالم تهتم بهذه الفئة ولهم اطباء خاصين ضمن علم الطب التطويري.

واشارت الى ان مؤسسة يد الرحمة اتفقت معنا لعلاجهم مجانا وهناك ايضا الدكتور محمد الخطيب اختصاص عوق اطفال يقوم بزيارة معهدي الامل والرجاء لفحص الأطفال مجانا. فضلا عن دعم الخيرين من أهل السماوة لنا حيث قمنا بتوزيع ملابس لهم ومواد غذائية لان الاكل ضروري لهم لانهم يجب ان يأكلوا أكثر من الطبيعي بسبب وجود فتحة في القلب ولذلك فاننا نسعى الى توفير الغذاء بشكل مستمر لهم. لان بعض العوائل دخلها محدود مما يؤدي الى إضافة ثقل مادي جديد اليهم.

وتقول السيدة سند عبد الأمير ان اهتمام الاهل واجب وضرورة لان ذلك ينمي نسبة الذكاء البسيطة لديهم. ولكن المشكلة ان بعض الأهالي يعانون منهم ويستخدمونهم للاستجداء من الاخرين. بل ان احدى العوائل تركت طفلتهما تبكي دون حليب وهي بعمر (٦) اشهر لحد وفاتها كي يتخلصوا منها. وهذه الواقعة ذكرتني برواية كوخ العم توم حيث يذكر الكاتب كيف ان السيد الزم الخادمة بعدم رضاعتها لطفلتها وهي تبكي في الغرفة المجاورة لها حتى توفيت.

ندوة (مركز أثر) للإنماء في الناصرية:

أهمية مجلس المحافظة ودوره في الحياة العامة

الناصرية / احمد ثامر جهاد

أقام (مركز أثر) للإنماء وهو أحد منظمات المجتمع المدني في الناصرية بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني ندوة موسعة عن أهمية مجلس المحافظة ودوره في الحياة العامة. حضرها أعضاء من مجلس المحافظة ونخبة من المواطنين الاساتذة والإعلاميين.

ابتدأت الجلسة بكلمة للسيد صلاح حسن ساجت رئيس المركز تطرق فيها إلى أهمية عمل منظمات المجتمع المدني في المرحلة الحالية إذا ما تم التعامل بجدية مع ضرورة توسيع مشاركة الناس في برامجها ومشاريعها على مختلف الصعد. وجاء في كلمة السيد ساجت:" تأتي هذه الندوة في سياق البرامج التي دأبت منظمتنا على تنفيذها في مدينتنا الصابرة، فمنذ أن أعلن (مركز اثر) للإنماء عن نفسه منظمة للمجتمع المدني آثر ان يختار خط المساهمة في بناء وتدعيم مؤسسات الدولة الحديثة في عراق اليوم " وأوضح في كلمته دواعي الاهتمام ببرنامج التثقيف بطبيعة عمل مجلس المحافظة ودوره في الحياة العامة ملخصا إياها بجملة أسباب منها: "تماس هذا الموضوع بشكل مباشر مع حياة الناس وتحديده مستقبل المدينة وأبنائها، وكذا الرغبة في وجود مؤسسات حقيقية تسرع من عملية إعادة بناء المدينة وتحديثها بما يتناسب وتاريخها وطموح أناسها في العيش الكريم، ومن ناحية أخرى كون هذا البرنامج يعد التجربة الأولى للمنظمة من حيث إعداد الفكرة وتشخيص المشكلة وتحديد الأهداف ورسم الأنشطة المناسبة وتهيئة أسئلة الاستبيان وتحليلها وتنفيذ كل ذلك بقدرات المنظمة الذاتية".

وأعقب هذه الكلمة عرض النتائج والبيانات الإحصائية للبرنامج التثقيفي الذي أقامه المركز في الأشهر الثلاثة الماضية والمتضمن إقامة ٤٠ ندوة تثقيفية حول أهمية مجالس المحافظات. ومن ثم تم دعوة أعضاء مجلس المحافظة للتحدث عن تجربتهم في العمل ضمن المجلس وطبيعة صلاحياته والمهام الموكلة له. وفي هذا السياق قال المهندس ثجيل كريم عضو مجلس المحافظة:"إن المجلس يعمل على تأدية المهام الموكلة إليه برغم الصعوبات القائمة والتي أثرت سلبا في مستوى التواصل مع المواطنين، وكون المجالس كيانات حديثة التكوين بالنسبة للمواطن العراقي، فمن الطبيعي أن تكون هناك بعض الإخفاقات في العمل، لذا فنحن نهيب بهم أن يتقدموا بأي مقترح من شأنه تصحيح أو تقويم عمل المجلس. كما تطرق السيد ثجيل في معرض حديثه هذا إلى المشاكل التي صادفت عمل المجلس وكيف تمت معالجتها للوصول إلى أفضل الحلول. وخلال حديث المواطنين المباشر معه تطرق عضو المجلس إلى مشكلة دائرة صحة ذي قار والتي تعاني وجود مديرين عامين اثنين. وأشار أيضا إلى التداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واثر ذلك في واقع عمل المحافظة وإدارتها. كذلك تحدث عقب سماعه آراء بعض الحضور إلى تشكيل لجنة من أعضاء مجلس المحافظة للنزول إلى الشارع ومتابعة عمل الجهات التنفيذية، مشيرا في السياق ذاته إلى أهمية أن يكون عمل المجلس بمستوى المهام المطلوبة منه. كما تطرق بشكل موجز إلى ملامح الخطة الاستراتيجية للمحافظة للسنوات القادمة والتي ستتم بمساعدة منظمات وجهات دولية وتحتاج إلى ٣ تريليون لتنفيذها، فيما خصص ١٦٥ مليار فقط.

هذا وتطرقت السيدة منى حسن عضوة مجلس المحافظة إلى علاقة المجلس بالسلطة المركزية وموضوع الموازنة والمشاريع المنجزة وغير المنجزة. وأشارت إلى العدد الكبير من المشاريع التي يجب إنجازها خلال مدة قد تكون غير كافية لبعض المشاريع. وتواصلت مداخلات الحضور حول موضوع صلاحيات المجلس وتداخلها وما تسببه من إرباك في الأداء التنفيذي. وأشارت أيضا إلى ضرورة أن تعرض المنظمة مشروع البرنامج الذي تعمل عليه قبل البدء به للوقوف بوضوح اكبر على النقاط المزمع طرحها. وليس بعيدا عن محور الندوة تطرق محمد الحلو الأستاذ في جامعة ذي قار إلى نقطة اعتبرها الحضور مفصلية وهي عدم معرفة غالبية الناس بأعضاء مجلس المحافظة، ربما بسبب ابتعادهم أو غيابهم عن الحياة العامة واليومية للمواطنين.

واختتمت الندوة بالتأكيد على ضرورة الاستفادة من الطاقات والكفاءات والاختصاصات الموجودة في المحافظة لدعم عمل المجالس والنهوض بمستوى حياة المواطنين على مختلف الصعد.

المـــــرأة وقـــــيادة الســـيارة فـــي العـــــراق

سلامة عبد الحسن

يرجع تاريخ قيادة السيارة في العراق الى زمن النظام الملكي ويذكر ان اول امرأة عراقية قادت السيارة هي المحامية (من عائلة الدادودي) صبيحة الشيخ داود في عام ١٩٣٧ حيث دخلت كلية الحقوق بسيارتها وكانت سافرة وترتدي ملابس قصيرة وهي اول امرأة عراقية دخلت كلية الحقوق.

وان مديرية المرور العامة سبق ان منحت المرأة اجازة قيادة المركبات العمومي وهي الاجازة التي تسمح لحاملها بقيادة جميع المركبات الكبيرة والباصات والشاحنات وكلنا يتذكر في فترة الثمانينيات من القرن الماضي كيف كانت المراة تقود باص مصلحة نقل الركاب واصبحنا نرى وبرغم محدوديتها فقد كانت هناك سائقات للسيارة الكوستر (باص متوسط يسع ٢١ راكباً) كانت تقودها بعض سائقات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعض المنظمات النسوية وبعض الوزارات كانت مهمتهن نقل الاطفال في رياض الاطفال والموظفين في دائرتها وكانت الحالة طبيعية وعادية وليس هناك مضايقات حيث لم تحصل مشاكل او شكاوى بهذا الصدد الا في حدود نادرة.

ام سمير ٤٥ سنة مديرة مدرسة في منطقة العطيفية تقول: واجهتني عدة اشتباكات ومواجهات واطلاق عيارات نارية عشوائية في الشارع جعلتني اهرب بصعوبة لان روحي اعز من السيارة حيث ترجلت مسرعة تاركة سيارتي في مسرح الحادث وبعد عدة ساعات حيث انتهت المسرحية المرعبة عدت اليها لاني كنت في الجهة المقابلة لها ووجدتها متضررة قليلاً حيث اخترقتها ثلاث رصاصات في الزجاجة الامامية، وتضيف تصوري الحال لو كنت انا موجودة داخل السيارة.. وقررت عدم قيادة سيارتي مرة اخرى وهذا القرار صعب جداً بالنسبة لي لاني تعودت من الثمانينيات ان اقود سيارة اقضي بها كل متطلبات البيت منها الذهاب للسوق وللطبيب وللعمل وايصال اولادي للكليات والمدارس، كما ان وفاة زوجي قد جعل المسؤولية كلها فوق رأسي وحدي، وحالياً هناك مشاكل بيني وبين اولادي لانهم يطالبوني بالعدول عن قراري او اعطائهم السيارة وانا ارفض كل اقتراحاتهم لانها غير ملائمة في الوقت الحالي بهذا الوضع الامني.

بيداء جعفر ربة بيت ٤٤ سنة من منطقة المأمون في بغداد تقول: اقود سيارتي في منطقتي فقط ولا اقدر على تعدي حدودها فانا اصطحب اولادي واولاد الجيران للمدرسة صباحاً واجلب بها الحصة التموينية كل شهر، كما اني ازور اهلي القريبين من المنطقة في الاسكان، ولا استطيع الذهاب مثلاً من منطقتي الى منطقة زيونة لزيارة اهل زوجي او زيارة اختي في حي الغزالية برغم قرب المسافة ففي هذه الحالة اترك سيارتي واستقل (تاكسي)، وهذا حالي لاي مشوار اريده وكذلك الحال بالنسبة الى مضايقتي..

وتذكر لنا نهلة حكاية ظريفة تقول مرة كنت اسير في طريق زوجي فهو الاخر قد ركن سيارته في الكراج وابني المهندس يخرج بسيارته كل يوم لكنه يعود متعباً واعصابه تالفة جداً من فرط الازدحامات وما يشاهد من حوادث في كل مرة يخرج.

بينما تقول نهلة كاظم موظفة في وزارة التربية: السلوك الشخصي المتردي لبعض سائقي السيارات وتغير اخلاق الناس والزحام المروري كلها دعتني إلى اركان سيارتي في الكراج فكم من مرة لاحقني بعضهم ويضايقني ويسمعني كلمات جارحة او يميل سيارته على جانبي ويشدد جزيرة بغداد السياحية متجهة نحو حي الشعب فقام احدهم برجمي بعدة حصوات حيث كان راكباً في حوض سيارة محملة بالحصى، مما ادى الى انحرافي عن الشارع لكني سيطرت على السيارة بصعوبة، فقارنت بين اليوم والامس وكيف كان الرجل العراقي يحترم المرأة التي تقود سيارة ويساعدها عند الحاجة مثل (البنجر) وكيف الان يهينها ويطاردها وليس كل العراقيين بل بعض من ضعفاء النفوس والرجولة والشهامة.

ناهدة عطية ٣٠ سنة معلمة تقول الفوضى المرورية في الشارع والاختناقات والوقوف المستمر بسبب وضع الحواجز الكونكريتية من قبل المنظمات والاحزاب والوزارات والمحلات كلها جعلتني اترك سيارتي اضافة الى ذلك ان العلاقات الاجتماعية اصبحت شبه مفقودة والزيارات العائلية نادرة بسبب الوضع الامني ولا تنسى ان المرأة حريصة على بقائها في البيت وهناك مشكلة اكبر هي صعوبة الحصول على الوقود وهذا صعب جداً علي واذا اشتريت شيئاً من السوق السوداء فهو مكلف جداً على ميزانية البيت ولذلك تركت السيارة وسلمت امري الى الله ولا اعرف الى متى تبقى سيارتي واقفة امام البيت؟

ام محمد سائقة المنطقة في احد ازقة حي الجميلة تقول بعد وفاة زوجي لم يخلف لي تقاعداً لان رزقه كان على السيارة فاعطيتها الى اخي اولا لكنه للاسف خان الامانة ثم اعطيتها الى شقيق زوجي فكان اكثر من اخي خيانة فكلاهما لا لا يعطيني فلساً يسد رمق اطفالي مبررين ذلك بعطلات السيارة الكثيرة ويتصدقون علي وعلى اولادي واستغلوني ابشع استغلال فقررت ان اتعلم قيادة السيارة واقود السيارة لكي ارتزق منها وحتى تكون المسألة مقبولة فقد قررت ان اكون سائقة المنطقة مثلاً اوصل الاطفال للمدارس واوصل النساء لمشاويرهن او للطبيب وفعلاً ساعدني الجيران في مهمتي واصبح اطفال المنطقة يحبوني ويحبون الدوام في المدرسة والرجال يعتمدون علي وهم مطمئنون على عوائلهم واي زوجة تطلب من زوجها ايصالها الى اهلها او للسوق يقول لها اذهبي مع ام محمد انا مشغول او تعبان وكنت قبل سقوط النظام اذهب الى المحافظات حسب طلب الزبائن وعملي اليوم ايصال الاطفال في داخل المنطقة للمدارس وهذا يعني انقطاع رزقي ورزق اطفالي الاربعة الايتام لان مردودي المالي انحسر وقل كثيراً وهذا كله بسبب التفخيخات والانفجارات والموت المجاني (والله يعابي المسبب).

هموم مكاتب تعليم السياقة

مكتب فلسطين لتعليم قيادة السيارة في شارع فلسطين يشكو صاحبه مجيد التميمي من قلة مشاركة المرأة في الدورات التي يقيمها في هذه الايام مؤكداً ان نسبة اللواتي يقدمن على التعليم لقيادة السيارات لا تتجاوز الـ٨٪ بعكس ايام زمان على حد تعبيره ان النسبة كانت ٧٠٪ وأعزو هذا التراجع الى الاسباب الامنية وعزوف المراة عن قيادة السيارة خوفاً من التسليب او التفخيخ وغيرها من البلاوي الكبيرة التي حلت علينا مؤخراً. وعن فترة الدورة المقررة فقد شكا صاحب المكتب تأخرها حيث السقف الزمني للدورة هو عشرة ايام تدريب فعلي في الشوارع فقال معظم الدورات تنتهي بعشرين يوماً او اكثر بسبب حظر التجوال الفجائي وقطع الطرق الرئيسية والفرعية بسبب مداهمة تلك المنطقة ووضع طوق امني حولها او بسبب العطلات الكثيرة كل هذه امور تؤثر في عملنا سلباً وتؤخرنا وتقطع رزقنا.

يقول العميد المروري دكتور نجم عبد جابر مدير الاعلام والعلاقات في مديرية المرور العامة عن اسباب عدم منح اجازة قيادة السيارة نحن توقفنا عن منح الاجازات سواء للرجل او المراة منذ سقوط النظام وحتى الان لان المنافذ المرورية السابقة والخاصة بمنح الاجازات والموجودة في الكرخ والرصافة كانت املاك لعوائل مهجرة في زمن النظام السابق وبعد عودتهم اخذوا املاكهم ونحن الان بصدد استملاك اراض في الكرخ والرصافة ولكن الاجراءات تسير ببطء وفي القريب جداً ربما نحصل على الموافقات القانونية والاصولية وبدا لنا هذا التبرير غير مقنع لانه بامكان المديرية منح اجازة القيادة عن طريق دوائرهم الموجودة في الكرخ والرصافة.